CD/PV.520
25 July 1989
ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ٥٢٠

المعقودة في قصر الامم ، جنيف ،
يوم الثلاثاء ، ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٩ الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد لوفزاندورجين بايارت (منغوليا)

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٥٢٠ لمؤتمر نزع السلاح .

سيواصل المؤتمر اليوم ، وفقا لبرنامج عمله ، النظر في البند ٤ من جدول الاعمال ، المعنون "الاسلحة الكيميائية" . بيد أنه يمكن ، بمقتضى المادة ٣٠ من النظام الداخلي ، لاي ممثل يرغب أن يثير أي موضوع له صلة بعمل المؤتمر أن يفعل ذلك .

وتتضمن قائمة المتحدثين اليوم رومانيا وبولندا . والآن أعطي الكلمة لممثل رومانيا ، السفير دولغو .

السيد دولغو (رومانيا) (الكلمة بالفرنسية): عقد ، كما تعلمون ، اجتماع للجنة الاستشارية السياسية للدول الاطراف في معاهدة وارسو في بوخارست في ٧ و٨ تموز/يوليه . وقد تقرر أن تعهد إلى بلدي ، بوصفه البلد المضيف ، مهمة تعميم وثائق الجلسة في مؤتمر نزع السلاح هذا ، ضمن محافل أخرى ، بوصفها وثائق رسمية للمؤتمر . ولا حاجة لشرح البيان الصادر عن الاجتماع والوثيقة المعنونة "نحو أوروبا مستقرة وآمنة وخالية من الاسلحة النووية والكيميائية ، وإحداث خفض كبير في القوات المسلحة ، والتسلح والإنفاق العسكري" ، اللذين سيعممان عما قريب . وتمثل هاتان الوثيقتان مناشدة للبلدان الاعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي ، وللدول الاخرى في العالم ، بأن تعمل متضافرة لوضع سياسة جديدة للسلم والتعاون والمساواة التامة بالحقوق مما يضمن التنمية الحرة والمستقلة لجميع الامم . وأتشرف ، بالنيابة عن وزير خارجية رومانيا ، بتقديم هذه الوثائق إليكم اليوم .

في بوخارست تبادل المشتركون في الاجتماع الآراء حول التطورات التي طرأت على الوضع الدولي وناقشوا الاتجاهات الرئيسية لإجراءات الدول المتحالفة من أجل تدعيم السلم والاستقرار في أوروبا ونزع السلاح وتوسيع التعاون والحوار الدوليين . ولوحظ أنه بالنظر للسياسة النشطة للبلدان الاشتراكية ولانشطة جميع القوى المحبة للسلام والواقعية ، فقد حدثت بعض التطورات الإيجابية في الشؤون الدولية - أدت إلى خفض التوتر والمواجهة ، وبناء الثقة ، والبدء في حوار سياسي وإلى تعزيز الاتصال بين الدول على مختلف الاصعدة . وقد اتخذت الخطوات الاولى في سبيل نزع السلاح ، وأنشئت آلية للمراقبة وتعمل الآن على نحو فعال . كما أن بداية مفاوضات فيينا تدعو إلى التشجيع . ويتسع التعاون في الميادين الاقتصادية والتقنية والعلمية والميادين المتصلة بحقوق الإنسان . وأحرز تقدم في مجال الحل السياسي للصراعات الإقليمية . كما أن استعداد المجتمع الدولي للتعاون في ميدان الامن وفي حل المسائل العالمية آخذ بالتزايد .

بيد أن الوضع العالمي لا يزال معقدا ومتناقضا ، ذلك أن التطورات الملائمة لم تتوطد بعد بحيث تصبح غير قابلة للتراجع . ولم يتوقف تكديس الاسلحة وتحديثها . وما زالت التجارب النووية مستمرة ، وكذلك الجهود الرامية إلى إسداء الصفة العسكرية على الفضاء الخارجي . ولا يجري التغلب على مفاهيم المواجهة ، والاعتماد على القوة ، التي ولدت في سنوات "الحرب الباردة" ، إلا بصعوبة . كما أن استراتيجية الردع النووي ، التي أعيد التأكيد عليها في دورة مجلس معاهدة حلف شمال الاطلسي التي عقدت مؤخرا ، مفارقة تاريخية خطرة ، لا تخدم مصالح الامن العام . ولا زالت ممارسة التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ومحاولات زعزعة الاستقرار فيها فضلا عن انتهاكات حقوق الإنسان مستمرة .

لقد أكد المشاركون في الاجتماع تمسك دولهم بالمثل الاعلى المتمثل بتخليص البشرية من خطر الحرب من خلال الاستغناء عن الاسلحة النووية والكيميائية والتخفيض الجذري للاسلحة التقليدية . ويرون أن نزع السلاح هو القضية الرئيسية في عصرنا ، والعامل الحاسم في تعزيز السلام والامن والثقة وتعميق الانفراج ، وتطوير التعاون الدولي على نطاق واسع وحل المشاكل العالمية . وأعادت الدول الممثلة في الاجتماع تأكيد تصميمها على أن تبذل كل ما في وسعها للتوصل إلى اتفاقات جديدة في ميدان نزع السلاح ، التي يجب أن تصبح عملية متواصلة ولا رجعة فيها .

وقد أعلن المشتركون أنهم يؤيدون تأييدا حازما ضمان الامن بالوسائل السياسية لا بالوسائل العسكرية ، مؤكدين على سيادة القانون الدولي في العلاقات بين الدول ، وإقامة علاقات طبيعية وتطوير التعاون بين الدول بصرف النظر عن نظمها الاجتماعية والسياسية ، والتخلي عن سياسة المواجهة والعدوان لتحل محلها سياسة المشاركة ، والتفاهم المتبادل ، والثقة المتبادلة وحسن الجوار لما فيه مصلحة جميع الدول وجميع الشعوب ، والتعاون في مجال حقوق الإنسان وفي المجالات الإنسانية طبقا للالتزامات التي تأخذها الدول على عاتقها . وتلاحظ وثائق بوخارست أن تعزيز سياسة الامن ، والتفاهم المتبادل والتعاون بين الدول يتطلب احتراما تاما للاستقلال والسيادة الوطنيتين ، ولتساوي حقوق الشعوب وحق كل شعب في تقرير مصيره وفي الاختيار الحر لسبيل التنمية الاشتراكية والسياسية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين ، والتخلي غير المشروط عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بأي شكل كان ، وتسوية أية نزاعات بين الدول بالوسائل السلمية فقط ، والاحترام التام للحقائق الإقليمية والسياسية القائمة اليوم ، وعدم انتهاك الحدود الراهنة والسلامة الإقليمية للدول ، وتنفيذ حقوق الإنسان والحريات الاساسية بكاملها للجميع ، في كل بلد ، دون النظر إلى العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الجنسية ، وتطوير

التعاون بين الدول في مختلف الميادين على أساس المنفعة المتبادلة ، والوفاء الحقيقي بالالتزامات بمقتضى القانون الدولي ، ومراعاة جميع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ، ومبادئ وثيقة هلسنكي الختامية وجميع القوانين المعترف بها عموما في العلاقات الدولية .

وفي سياق الترابط المتنامي للعالم اليوم ، سيساعد تنفيذ كافة هذه المبادئ والأحكام في تدعيم القيم الإنسانية المشتركة وقواعد السلوك في العلاقات الدولية . ونظرا للحاجة إلى نهج عالمي لمعالجة مشاكل الأمن ، دعا المشاركون في الاجتماع إلى تحقيق الأمن من خلال الإبقاء على التوازن العسكري على أدنى صعيد ممكن ، بما يكفي لأغراض الدفاع فقط واستبعاد إمكانية التعرض لهجوم مفاجئ أو عمليات هجومية واسعة النطاق . إن الهدف الذي ترمي إليه الدول الأعضاء هو خفض الأسلحة إلى مستوى يزيل خطر نشوب الحرب إزالة تامة .

إن المشاركين على استعداد لأن يواصلوا ، مع كافة البلدان المهتمة ، التماس الاتفاقات المؤدية إلى خفض تدريجي للأسلحة النووية ومن ثم إلى إزالتها كلية ، وإلى حظر الأسلحة النووية وتدميرها ، والخفض الجذري للقوات المسلحة التقليدية ، ومنع اتساع نطاق سباق التسلح ليشمل الفضاء الخارجي ، والخفض المتدرج للإنتاج العسكري وإحداث خفض كبير في الإنفاق العسكري . وفي هذا الصدد فإن المشتركين ينطلقون من افتراض أن تدابير نزع السلاح سوف تكفل أمنا متساويا لجميع الدول مع الاحترام الكامل لسيادتها واستقلالها وسلامة أراضيها ضمن حدودها الراهنة ، ويجب أن تستبعد إمكانية استخدام القوة والتهديد بالقوة في العلاقات بين الدول .

وعبرت الدول المتحالفة عن ارتياحها لاستئناف المفاوضات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة حول قضايا نزع السلاح الرئيسية ، كما أعربت عن أملها بأن تؤدي عما قريب إلى نتائج عملية ، كما ترى أن الأهداف ذات الأولوية تتمثل في إتمام العمل المتصل بمعاهدة حول قيام اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة بتخفيض للأسلحة الاستراتيجية الهجومية بنسبة ٥٠ في المائة بشرط التقيد بمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية في صيغتها الموقع عليها في ١٩٧٢ . ودعت الدول الممثلة في الاجتماع إلى الوقف الفوري للتجارب النووية وإلى دراسة مفصلة لهذه المسألة ، بما في ذلك دراستها على صعيد متعدد الأطراف ، في مؤتمر نزع السلاح بجنيف ، ودعت إلى استكمال بروتوكولات التحقق المتصلة بالاتفاقات فيما بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة لعام ١٩٧٤ و١٩٧٦ على وجه السرعة وإلى نفاذ هذه الاتفاقات بوصفها خطوة نحو الحظر الكامل للتجارب النووية .

إن الدول الأطراف في معاهدة وارسو تؤيد فكرة إمكان التوسع في تطبيقات معاهدة موسكو لعام ١٩٦٣ التي تحظر التجارب النووية في ثلاث بيئات ، لتشمل التجارب تحت الأرض ، بوصفها إحدى الطرق لتحقيق حظر جميع التجارب النووية على نحو سريع . وأعرب المشاركون في الاجتماع عن قلقهم إزاء الخطر الذي يتعرض له السلم والأمن الدوليين والمتمثل في استخدام الأسلحة الكيميائية ، طالما ظلت هذه الأسلحة موجودة ومنتشرة . ودعا المشاركون إلى المسارعة في إعداد اتفاقية دولية حول الحظر العام والتام للأسلحة الكيميائية وتدمير المخزونات الراهنة .

ويرى المشاركون أن من المسائل الأساسية التي تتصل بالأمن والاستقرار في أوروبا مسألة خفض القوات المسلحة والأسلحة التقليدية ، وخفض الأسلحة النووية التكتيكية ومن ثم إزالتها ، وبناء الثقة في القارة . وكان من رأي المشاركين أن الهدف الآني للمحادثات المتعلقة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا هو التوصل ، كما تم الاتفاق عليه سابقا ، إلى سقوف جماعية ، تشمل كلا من دول حلف شمال الأطلسي ودول معاهدة وارسو على حد سواء ، بشأن عدد القوات وكميات الأنواع الرئيسية من الأسلحة في أوروبا ومختلف مناطقها . وستكون المستويات الجديدة أقل بكثير من أدنى المستويات لدى أي من الجانبين في الوقت الراهن . وتنص المقترحات التي قدمتها البلدان الاشتراكية المتحالفة في فيينا في هذا الصدد على إجراء خفض جذري متبادل للقوات والأسلحة . وهذا من شأنه أيضا أن يحل مشكلة إزالة عدم التوازن الراهن في الأسلحة التقليدية ، وينبغي أن تجري هذه التخفيضات والتحديدات للقوات المسلحة والأسلحة في ظل رقابة دولية صارمة .

وقد لوحظ في الاجتماع أن المقترحات الإضافية المتصلة بالقوات التلقيدية في أوروبا والمقدمة إلى اجتماع القمة الذي عقد حديثا لمجلس منظمة حلف شمال الأطلسي يشكل خطوة إلى الأمام باتجاه موقف البلدان الاشتراكية المتحالفة . ويتوقع المشاركون في الاجتماع بأن تفصل هذه المقترحات وتقدم لمناقشتها في مفاوضات فيينا في المستقبل القريب . وأعادت الدول الأطراف في معاهدة وارسو تاكيد تصميمها على أن تفعل كل ما بوسعها لتحقيق نتائج على وجه السرعة في مفاوضات فيينا وأعربت عن الرأي بأن الوضع الراهن في المحادثات يجعل من الممكن ، إذا ما اتبع جميع المشاركين نهجا بناء ، التوصل إلى اتفاقات أولية في موعد مبكر ربما كان في ١٩٩٠ .

وجرى التاكيد في الإعلان على أن الخطوات العملية التي اتخذتها الدول الأطراف في معاهدة وارسو في تنفيذ مبدئها الدفاعي الرامي إلى تخفيض قواتها المسلحة وأسلحتها من طرف واحد ، وإسباغ صفة غير هجومية واضحة عليها وتخفيض إنتاج الأسلحة والإنفاق العسكري ، تستهدف إيجاد ظروف مادية وسياسية لمواصلة عملية الحد من الأسلحة

وتخفيض مستوى المجابهة العسكرية بخطى حثيثة . وتتوقع الدول الاطراف في معاهدة وارسو من بلدان منظمة حلف شمال الاطلسي اتخاذ خطوات مماثلة فيما يتصل بقواتها المسلحة واسلحتها وإنفاقها العسكري وانشطتها العسكرية . ودعا المشاركون في الاجتماع إلى التقيد باتفاقات استكهولم وإلى أن تعتمد في المفاوضات الدائرة بين ٣٥ دولة مشتركة في المؤتمر المعني بالامن والتعاون في اوروبا حول تدابير بناء الثقة والامن ، تدابير جديدة مصممة لتطويرها والتوسع في تدابير الإخطار والمراقبة وتدابير تقييد الانشطة العسكرية لجميع الدول ، بما في ذلك انشطة قواتها البحرية والجوية . إن إنشاء مركز من أجل الحد من الخطر العسكري ومنع هجوم مفاجئ في أوروبا ، وهو هيئة ذات وظائف إعلامية واستشارية ، من شانه أن يسهم إسهاما مهما في بناء الثقة والامن وزيادة الاستقرار في القارة . ومن الخطوات الرئيسية التي يمكن اتخاذها من أجل النهوض بعملية نزع السلاح وتعزيز الامن الاوروبي إلى مستوى جديد نوعيا ، عقد اجتماع لزعماء ٣٥ دولة في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا تدرس فيه النتائج التي تحققت في القارة في هذه الميادين وتحدد فيه المهام المقبلة .

وكان من راي المشاركين بانه لا يمكن أن يعول على الاستقرار والامن في أوروبا تعويلا تاما بدون حل مشكلة الاسلحة النووية التكتيكية . ومما لا شك فيه أن تخفيض الاسلحة النووية ، سيؤدي لا محالة إلى زيادة أثر عدم الاستقرار الذي تسببه الاسلحة النووية التكتيكية . وفي هذا الصدد ، يشدد الإعلان على أن خطط منظمة حلف شمال الاطلسي الرامية إلى تحديث الاسلحة النووية التكتيكية تسبب قلقا عظيما . وأحاطت الدول الاطراف في معاهدة وارسو علما بما طرأ من تطور في مواقف بلدان منظمة حلف شمال الاطلسي فيما يتصل بالمفاوضات المتعلقة بالاسلحة النووية التكتيكية في أوروبا ، وهي تدعو هذه البلدان لحل مشكلة الاسلحة النووية التكتيكية لا عن طريق التحديث بل عن طريق المفاوضات المنفصلة ، التي تهدف إلى تحقيق التخفيض خطوة فخطوة . وأعادت التاكيد على مقترحها الذي قدم في ذلك الصدد . وأعرب المشاركون في الاجتماع عن تاييدهم لما عزم عليه الاتحاد السوفياتي من المضي في إجراء مزيد من الخفض في الاسلحة النووية التكتيكية الموزعة في أوروبا إذا كانت منظمة حلف شمال الاطلسي مستعدة للشروع في مفاوضات حول الاسلحة النووية التكتيكية . وأيد المشاركون في الاجتماع أيضا قرار الاتحاد السوفياتي بأن يقوم من طرف واحد بسحب ٥٠٠ من الرؤوس الحربية من الاسلحة النووية التكتيكية من اراضي الدول الاشتراكية المتحالفة هذا العام ، كما أيدوا إعلان الاتحاد السوفياتي عن استعداده لسحب جميع الاسلحة النووية من أراضي حلفائه خلال فترة ١٩٨٩-١٩٩١ بشرط أن تقوم الولايات المتحدة بخطوة مماثلة .

وفي معرض الإشارة إلى دور القوات البحرية واسلحتها والانشطة البحرية القادرة على إحداث أثر يزعزع استقرار الوضع ويوجد خطرا على الامن في أوروبا والمناطق الاخرى ، نادى المشاركون في الاجتماع إلى إجراء حوار أكثر فاعلية حول المشاكل وراوا

أنه من الضروري الشروع في مفاوضات منفصلة فيما بين الدول المعنية ، وقبل كل شيء ، بين القوى البحرية الرئيسية للنظر في هذه المشاكل . وتم التاكيد على أن خفض الإنفاق العسكري يتيح تحرير موارد يمكن توجيهها إلى احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وعليه فإن حلا فعالا للمشكلة الناشئة عن التحول عن الإنتاج العسكري يكتسب أهمية ويمكن أن يصبح موضوعا لمشاورات دولية ، بما في ذلك مشاورات ضمن إطار الأمم المتحدة . وتم التشديد أيضا على أهمية المبادرات المشتركة والفردية للتشجيع على حل مشاكل الأمن في مختلف مناطق القارة . وترى الدول الأطراف في معاهدة وارسو أن تدابير نزع السلاح يجب أن تقترن بتدابير ملائمة لضمان المراقبة الصارمة والفعالة ، وهي مستعدة للانضمام إلى أكثر الحلول فعالية التي من شأنها أن تؤدي إلى إيجاد نظام شامل لمراقبة نزع السلاح . ويمكن للأمم المتحدة أن تقوم بدور إيجابي في هذا الصدد .

وتكرر الدول الأطراف في معاهدة وارسو مناشدتها لبلدان حلف شمال الأطلسي للاستفادة من الفرص المتاحة الآن للتغلب على عواقب "الحرب الباردة" في أوروبا وعلى نطاق العالم . وأعرب المشاركون في الاجتماع عن تاييدهم للفكرة القائلة بأن العلاقات بين معاهدة وارسو وحلف شمال الأطلسي ينبغي أن تتطور باتجاه عدم المواجهة ، بغية إقامة حوار بناء بينها بشأن المسائل السياسية والعسكرية ، وتطوير ذلك الحوار ليصبح من عوامل الأمن والتعاون في القارة . وقد تمسك المشتركون بالمبدإ الذي تقول به بلدان معاهدة وارسو القاضي بتخليص أوروبا من الكتل العسكرية ، وأن يقترن ذلك بحل كلا الحلفين في وقت واحد وإلغاء منظماتهما العسكرية كخطوة أولى . ومن شأن تعزيز السلام والأمن في أوروبا أن يساهم في حل العديد من المشاكل الاجتماعية الخطيرة التي تواجهها شعوب القارة ، مما يضمن حقها في الحياة وفي العمل .

وشدد المشاركون في الاجتماع على الحاجة إلى ممارسة الصرامة في صد أي من مظاهر النزعة الانتقامية والشوفينية ، ولأي محاولات لبث الشقاق بين الشعوب . وهم يشاركون الرأي العام في بلدان أوروبا الغربية في قلقه إزاء جميع مظاهر الفاشية الجديدة في تلك البلدان .

وتولي البلدان الاشتراكية المتحالفة أهمية كبرى لضمان الاستقرار العسكري والسياسي والإقليمي في أوروبا ، وتبدأ من منطلق أن لكل شعب الحق في تحديد مستقبل بلده ، واختيار نظامه الاجتماعي - السياسي والاقتصادي ، ونظام الدولة الذي يراه مناسبا . ولا يمكن أن يوجد معيار واحد لتنظيم المجتمع . ويفترض الاستقرار التخلي عن المجابهة ، وسيادة القوة ورفض التدخل المباشر أو غير المباشر في الشؤون الداخلية للآخرين ، وأن لا حق لأي بلد في فرض أحداث في بلد آخر ، وأن ينصب نفسه حَكَما وقاضيا . وأيد الاجتماع تعزيز تضامن الدول المتحالفة وتعاونها وزيادة تطوير

تعاونها المتعدد الاطراف على أساس التساوي في الحقوق والاحترام المتبادل لمنفعة شعوب هذه البلدان ولمصلحة السلام العالمي . وتقرر مواصلة الجهود لتعزيز الطابع السياسي لمعاهدة وارسو وتحسين آلية التعاون في إطار المعاهدة على أساس ديمقراطي . وأحاط المشاركون في الاجتماع بعضهم البعض الآخر علما بالتطورات في بلدانهم ، وبالتقدم المحرز بالمشاكل المتصلة بالبناء الاشتراكي ، وشددوا على التأثير القوي للأفكار الاشتراكية ، وعلى أهمية التغيرات التي تشهدها الدول المتحالفة الرامية إلى تحسين المجتمع الاشتراكي وتجديده ، وإعطاء نظامه السياسي والاقتصادي ديناميكية جديدة ، وتطوير الديمقراطية ، ورفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة لشعوبها ، وتعزيز تحقيق الذات لكل فرد ، وضمان الحقوق والحريات الإنسانية الأساسية . وهم يستندون إلى الفكرة القائلة بعدم وجود نموذج شامل للاشتراكية ، وبأنه ما من أحد له حكر على الحقيقة . إن بناء مجتمع جديد عملية خلاقة تنطلق انطلاقا يتماشى مع التقاليد والأوضاع والاحتياجات الخاصة لكل بلد . وكرر المشاركون رغبتهم المشتركة في العمل لمصلحة الاشتراكية وتحسين التعاون بين الدول المتحالفة والمحافظة على أمنها الدائم . وأعربوا عن ثقتهم في قدرة البلدان الاشتراكية والقوى الطليعية في المجتمع على حل المشاكل التي طرأت خلال المرحلة الراهنة من تطورها . وجرى التشديد أيضا على الحاجة إلى تطوير العلاقات فيما بينها على أساس من المساواة والاستقلال وحق كل منها في وضع نهجه السياسي واستراتيجيته ومحاوراته بدون تدخل خارجي .

وختاما أود أن أشدد على أن الجهود التي تبذلها الدول الأطراف في معاهدة وارسو لا زالت تعتبر أن هدف مركزي يتمثل بمهمة كفالة الاستقرار في أوروبا وتعزيز نوع جديد من العلاقات في القارة على أساس إزالة المواجهة وتعزيز الثقة وحسن الجوار . ويؤيد المشاركون التعاون على نطاق واسع على أساس المنفعة المتبادلة في مختلف المجالات وعلى مشاركة جميع البلدان والشعوب في حل المشاكل الملحة للقارة . وتبقى العملية الأوروبية المشتركة عنصرا أساسيا في بناء أوروبا الجديدة .

هذه هي بعض الأفكار الرئيسية التي تضمنتها هذه الوثائق الهامة التي أوجّه انتباهكم إليها .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل رومانيا الموقر على بيانه والآن يسرني أن أعطي الكلمة لممثل بولندا الموقر ، السفير موجكا .

السيد موجكا (بولندا): اسمح لي ، سيدي الرئيس ، أن أعرب عن بالغ سروري باخذ الكلمة في ظل رئاستكم . فانتم تمثلون بلدا اشتراكيا شقيقا تتمتع بولندا بوجود علاقات وثيقة وحميمة معه . إن خبرتكم ومهاراتكم الشخصية تسهم إسهاما كبيرا في إسباغ طابع السلاسة على أعمال المؤتمر . وإنني أوكد لكم مساندة وفدي التام .

اسمحوا لي أيضا أن أعرب عن شكري لسلفكم في الرئاسة ، السفير غارسيا روبليس ، لجميع الجهود التي بذلها لدفع عجلة عملنا إلى الأمام . وأود أيضا أن أرحب ترحيبا حارا بجميع الزملاء الجدد الذين انضموا إلينا في مؤتمر نزع السلاح خلال هذه الدورة وأن أؤكد لهم تعاوني وتعاون وفدي التام . وأبعث إلى أسلافهم أطيب التمنيات بالنجاح في مهامهم الجديدة .

وأود في بياني اليوم أن أركز على حظر الأسلحة الكيميائية . لقد شرع مؤتمر نزع السلاح بدراسة هذا البند من جدول الأعمال هذا العام في ظروف ملائمة جدا بفضل النجاح الذي أصاب اختتام مؤتمر باريس . فقد أعرب ١٤٩ بلدا بإعلان نهائي عن مطالبتهم الصريحة بإبرام اتفاقية في وقت مبكر تستهدف الإزالة التامة لجميع الأسلحة الكيميائية . ويتضمن إعلان باريس شيئا ما فتئنا نسعى إليه منذ زمن طويل - هو التعبير بوضوح عن إرادة سياسية كشرط أساسي حاسم لإحراز التقدم في مفاوضاتنا . وقد اقترن هذا الزخم السياسي الجديد الذي تفجر عن مؤتمر باريس بالتوجيه الخلاق والكفؤ للرئيس الحالي للجنة المخصصة ، السفير بيير موريل . وتم ، في الواقع ، الاضطلاع بخطوات هامة لتكثيف وتيرة المفاوضات . وأود أن أثني أيضا على رؤساء الأفرقة العاملة الخمسة الذين كانوا يتعاونون على أوثق نحو مع السفير موريل في هذا المسعى .

وقد أشارت إعادة الهيكلة التنظيمية للجنة توقعات بتنفيذ ولاية مؤتمر باريس المتمثلة بتركيز جهودنا المضاعفة على حل المسائل التي لا زالت بلا حل ، على وجه السرعة . وأتاح هذا النهج فرصا إضافية للدخول في مرحلة حاسمة من مفاوضاتنا الرامية إلى إنجاز الاتفاقية . فهل استفدنا كل الفائدة من هذه الفرص؟ من الصعب جدا إعطاء رد ملائم تماما .

مما لا شك فيه أننا أحرزنا تقدما كبيرا خلال سنوات طويلة من المفاوضات . فقد انقضت عشر سنوات منذ السنة التي أنشئت فيها لأول مرة لجنة فرعية مخصصة للأسلحة الكيميائية . وقد أعيد إنشاء هذه اللجنة الفرعية في كل من السنوات اللاحقة . ولقد مررنا بعدة مراحل في عملية المفاوضات المتعلقة بالاتفاقية: بدءا بتحديد نطاقها ، وخطوطها العامة وبنيتها ، وتكوين هيكلها ، من خلال خطوات متتابعة لتجسيدها بصيغ ملائمة تعكس مواقف المتفاوضين بشأن مختلف جوانب الاتفاقية ، ولا سيما نطاق الالتزامات ، وجوهرها وبنيتها ، ومختلف أنواع وتدابير وآليات التحقق من الالتزام بالاتفاقية ، والجوانب القانونية والتكنولوجية والاقتصادية والمالية المتصلة بعملية التنفيذ وعواقبها . ويتضمن "النص المتداول" الحالي في الواقع مادة موضوعية متفق

عليها وبيانا مفصلا بمواقف المتفاوضين من جميع المواد المتوخاة للاتفاقية . وهي تختلف في درجة التفصيل أو في مدى التقارب . ومع ذلك فلدينا صورة واضحة لمختلف المشاكل والعناصر التي تدخل فيها ، وحتى تلك التي تحتاج إلى مزيد من التفصيل والتي لا تزال تدور حولها خلافات . وهي ما نسميها "مسائل معلقة" .

إن حصيلة عشر سنوات من عمل اللجنة حصيلة غنية وهامة حقا ، وخصوصا بالنظر للتعقيد الذي يتسم به موضوع المفاوضة التي لم يسبق لها مثيل من وجهة نظر نطاقها فضلا عن عدد المشتركين فيها . والاهم من ذلك إن نتاج عملنا يفوق في الواقع احتياجات عملية صياغة الاتفاقية في كثير من الحالات . ولا يمكن استخدام المادة التي تم جمعها لصياغة مشروع نهى الاتفاقية فحسب ، بل سيكون ذا قيمة في إيجاد التفاهم اللازم لعملية التحضير لبدء نفاذ مفعولها وخلال فترة التنفيذ باكملها . ويبرز سؤال عما إذا كانت هذه المادة التي تم جمعها تشكل اساسا كافيا للصيغة النهائية للاتفاقية . وإنني أعتقد من حيث المبدأ أن الرد يمكن أن يكون إيجابيا .

ما هي الاشياء الموجودة تحت تصرفنا الآن؟ أولا ، إرادة سياسية معلنة بوضوح ؛ ثانيا ، تصريحات بيانات بمواقف المتفاوضين فيما يتعلق بالمشاكل الرئيسية وإلى حد كبير ، بشأن جوانب محددة لمشروع الاتفاقية ، بما في ذلك التفاصيل التقنية ؛ ثالثا ، تقارب كبير في مواقف المتفاوضين ، ومجالات اتفاق واسعة ؛ رابعا ، إدراك للثغرات الموجودة ، وأحجامها والعلاقات المتبادلة القائمة بينها ؛ خامسا ، خبرة تفاوضية لازمة تحققت خلال هذه السنوات العشر ؛ سادسا ، موقف متعاون للصناعة الكيميائية من الاتفاقية ؛ سابعا ، مشاركة فعالة لمختلف المؤسسات العلمية ومؤسسات البحوث في التماس حلول ممكنة لمختلف المشاكل التقنية ؛ ثامنا ، ضغط الرأي العام العالمي ، الذي يساوره قلق له ما يبرره لاسباب معروفة جدا . إذن ما هو الشيء الذي ينقصنا؟ الجواب على هذا التساؤل ليس سهلا . ولنا أن نفترض أن لدى كل منا وصفته الخاصة لدفع عجلة عملية المفاوضات . ولقد طرحت هذه الوصفات في هذا المحفل . وأود أن أضيف إلى الملاحظات التي عرضت هنا ملاحظة واحدة فقط ، على شكل سؤال - هل تتناسب الاساليب التي طبقت في مفاوضاتنا خلال السنوات الثلاث أو الاربع الاخيرة مع المرحلة المتقدمة الراهنة من المفاوضات؟ أو بعبارة أخرى - ألسنا ونحن نتوغل في أعماق المشاكل المختلفة - نتوغل كالذي يتوغل في غابة ، ونركز من انتباهنا قدرا أكبر مما ينبغي لنا أن نركزه على اكتشاف أشجار جديدة رائعة ودراستها . ألا يمكننا أن نشرع في الدورة المقبلة في تصنيفها واختيار ما هو لازم منها فقط كعناصر يمكن استخدامها في إقامة بنياننا؟ وعلى أية حال ، ليست كل هذه الأشجار الرائعة التي نصادفها ملائمة ولازمة في الواقع لبنياننا . إننا إن لم نفعل ذلك فقد نتوه في الغابة .

اسمحوا لي أن أوضح هذا بمثال حول مشكلة التحقق المعقدة . لقد أحرزنا تقدما كبيرا خلال عملية المفاوضات . وقد أسهم تبادل الآراء حول هذا الموضوع خلال الدورة الراهنة ، سواء في الاجتماعات العامة أو داخل الفريق الأول للجنة المخصصة ، وخلال مشاورات مكثفة جدا ، قام بها رئيس اللجنة ، في دفع عجلة هذا التقدم . إننا نتطلع أيضا إلى نتائج الجولة الحادية عشرة للمشاورات الثنائية بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة .

وإذا ما أخذنا بالحسبان مدى التقدم المحرز ، ألا ينبغي لنا أن نسأل إن كانت جهودنا الرامية إلى استكمال المفاوضات بشأن العناصر التقنية والإجرائية المعلقة لعملية التحقق ستكون أيسر منالا إذا ما حاولنا أن نتناولها من وجهة نظر موقعها ووظائفها في نمط عام للتحقق؟ إنني أعتقد اعتقادا راسخا بأن التوصل إلى تفاهم حول هذا النمط هو النقطة الحاسمة التي تواجهنا الآن . ويمكن ولربما ساعدنا هذا التفاهم على أن ندرك بشكل أوضح الخط الفاصل بين المستوى الضروري للضمانات للتحقق من عدم حدوث انتهاكات للاتفاقية ومستوى الإقحام المتصل بالنظم المتوخاة وأنواع التحقق . وقد يمكننا بنفس القدر من أن نرى ضرورة إيجاد توازن مناسب بين المستوى المطلوب من فعالية التحقق وتكاليفه ، فضلا عن المحافظة على السرية احتراما لمصالح الصناعة الكيميائية . ويبدو أن هذا النهج يمكن أن يساعدنا أيضا على إيجاد الموقع الصحيح لإحدى مسائل التحقق المعلقة في نظام التحقق ككل ، أي ، أكثر قدرات الإنتاج صلة بالموضوع .

واسمحوا لي أن أضيف تعليقا موجزا حول هذه المسألة بالذات . أصبح من البديهي أن التركيز على أكثر المواد الكيميائية صلة لا يكفل بشكل آلي تغطية جميع هذه القدرات . وفي أحد اجتماعات الخبراء الصناعيين وردت جملة مثيرة للاهتمام: "إن المرفق الكيميائي الحديث الذي لا يستطيع إنتاج مادة التابون ليس بالمرفق الحديث" . وليس من الصعب أن نتصور أن إمكان الانتهاك هو أكثر احتمالا في المرافق غير المعلنة عنها منه في المرافق المعلنة . لذلك من الأهمية بمكان النظر في تدابير ممكنة لتغطي إلى حد ما على الأقل المرافق التي لا تنتج أو تجهز أيا من المواد الكيميائية المدرجة والتي تشكل مع ذلك خطرا على الاتفاقية . وفي هذا السياق بالذات فإننا مستعدون أيضا لإجراء مزيد من النقاش حول مقترح المملكة المتحدة بشأن عمليات التفتيش لأغراض معينة .

وأود أن أتناول مثالا آخر من جزء مختلف من "النص المتداول" - أي المادتين العاشرة والحادية عشرة . فعلينا هنا تجربة نهج آخر . أي تضييق مختلف الآراء بغية التوصل إلى حل وسط . ويمكننا هنا أن نستخدم في هذا السياق قاعدة من قواعد المنطق التي تستقي قدرا من الاعتدال استنادا إلى الغاية المرجوة . ومع أن هذه المواد

تتناول حقوق والتزامات الدول في مجالين مختلفين ، فإن وظيفتها المشتركة ينبغي أن تكون إشارة الاهتمام الإيجابي بالاتفاقية لضمان شموليتها . وعلينا أن نلتمس حلا للاختلافات الظاهرة بوضوح في النص مما يتيح التوصل إلى حل وسط بين الحاجة لجعل الاتفاقية جذابة ورغبة الدول في المحافظة على القدرة التنافسية لصناعتها الكيميائية .

ومن العناصر الاخرى التي ينبغي مراعاتها في مفاوضاتنا الحاجة إلى اتباع نهج حذر لدى تناول "النص المتداول" . ومن المزعج أن تتكرر بصورة متزايدة إعادة النظر في أجزاء متفق عليها بشكل مبدئي من النص ، لا يبررها أي تغير في الموقف حيال أي جانب معين متصل بجزء من النص ولا بما يحرز من تقدم بشأن جانب آخر منه . ولا أريد أن يتبادر إلى الذهن بأن وفدي يقف موقف المعارضة التامة من إعادة مناقشة الأحكام التي تم التقاء الآراء حولها . ومع ذلك فمن الأفضل عدم اتخاذ خطوة إلى الوراء في هذه المرحلة من المفاوضات إن لم تكن ستؤدي إلى اتخاذ خطوتين إلى الأمام ، بما يضمن إحراز تقدم يسير على الأقل خطوة فخطوة ، وإلا أسهمنا نحن بأنفسنا في إطالة عملية التفاوض .

إنني لم أتطرق إلا إلى بعض جوانب البند ٤ من جدول الأعمال . إن وفدي يعتقد اعتقادا قويا أن الظروف أصبحت متاحة للاضطلاع بجهود حاسمة بشأن هذه المسألة . وأنا اتفق كل الاتفاق مع جميع المتحدثين السابقين الذين أعربوا عن قلقهم إزاء احتمال فقدان الزخم الموجه إلى تحقيق إزالة الأسلحة الكيميائية على نحو تام . وثمة أسباب مشروعة لإجراء تقدير ناقد لوتيرة المفاوضات حول هذا البند . ولا سيما وأن المناقشات المتصلة بهذا البند من جدول الأعمال تمثل ، في المياه الهادئة نسبيا التي تحيط بمؤتمرنا ما يشبه "جزيرة أمل" كي لا يتخلف المؤتمر كثيرا عن جهود نزع السلاح الراهنة . إنه "جزيرة أمل" لأنه يبدو أن الاتفاق قريب المنال ولأن بوسع المرء أن يتوقع أن يكون لهذا الاتفاق أثر إيجابي على أجزاء أخرى من جدول أعمالنا .

وفي ختام كلمتي اسمحوا لي أن أتناول بإيجاز المسألة الأعم المتصلة بالعمل الفعال والمحسن لمؤتمر نزع السلاح . وما فتئت هذه مسألة تشغل بالنا منذ وقت طويل . بيد أنها أصبحت ملحة أكثر فأكثر في الظروف الراهنة . ويأسف وفدي لأن المؤتمر لم يتمكن من إجراء مناقشة جادة حول هذا الموضوع خلال هذه الدورة .

لقد طرأ تحول هام في النمط والجو التقليديين اللذين تتسم بهما العلاقات بين الشرق والغرب . فالتعاون يحل محل المواجهة . والاختلافات الايديولوجية تتقهقر أمام التفهم المتنامي للمسؤولية المشتركة تجاه مستقبلنا المشترك . وظهرت تغييرات

إيجابية كبيرة في العديد من الصراعات الإقليمية التي كانت مصدر توتر وسوء ظن طوال فترة طويلة من الزمن . فالأمم المتحدة بصدد أن تصبح أداة فعالة في حل هذه الصراعات الإقليمية . وثمة تحسن ملموس في قدرتها على المحافظة على السلم . وقد أخذ تزايد الثقة بمنظومة الأمم المتحدة يخلق فرصا جديدة لمزيد من الجهود التعاونية . ويبدو أن جولات جديدة من المفاوضات الأوروبية بشأن تخفيض القوات والأسلحة وبشأن تدابير بناء الثقة والأمن أخذت تفتح فصلا جديدا وواعدا أمام هذه القارة . وأخيرا وليس آخرا ، فإن الخبرة المكتسبة في مفاوضات معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى وتنفيذها تبعث آمالا عريضة في تحقيق نتائج إيجابية من المحادثات الثنائية الحاسمة التي تدور بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . وظهرت تغييرات هامة لا في عملية مفاوضات نزع السلاح الدولية فحسب بل أيضا في النهج ذاته المتبع في معالجة هذه المشكلة . إن الثورة التي ألمّت بتفكيرنا إزاء مسائل التحقق وهي العقبة التقليدية الكأداء التي وقفت في طريق الكثير من مساعي نزع السلاح لهي مثال جيد لذلك .

وبمقارنة هذه التطورات بالنتائج التي توصلنا إليها علينا أن نمعن النظر بكثير من الجدية في مكان هذا المؤتمر ودوره في التطورات الرئيسية التي يشهدها العالم الآن . واسمحوا لي أن أضيف إلى هذا أنه ثمة بونا شاسعا بين نتيجة جهودنا والإرادة السياسية التي تجلت في مناقشتنا ؛ وبين التقدم البطيء في عملنا والإمكانات الدبلوماسية والفكرية العظيمة المجتمعة في مؤتمرنا ، والمتمثلة في الدبلوماسيين الذين يتمتعون بقدر كبير من الكفاءة الذين يجلسون حول هذه المنضدة وذلك العدد الكبير من الخبراء ذوي الخبرة الرفيعة المشتركين أو الملحقين بوفودنا كزوار . إن هذا الوضع يثير قلق حكومتي . وفي الواقع "إن الزمن يعمل ضدنا" - كما أكد وكيل وزير الخارجية السيد جاروزيك ، في نيسان/أبريل من هذه السنة في هذه القاعة . إن الإخفاق في إحراز أي تقدم منظور وملموس لا يؤدي إلى تفاقم القلق الذي يساور الرأي العام فحسب ، بل إنه - ولنواجه هذه الحقيقة بأمانة - يقوض مصداقية هذا المحفل .

وليس القصد من هذه الملاحظات دفعنا إلى اليأس بل إلى التشديد على الحاجة إلى أن ننظر إلى مؤتمرنا نظرة صادقة ورزينة . فما الذي يمكن عمله للحيلولة دون دفعه إلى هامش السياسة العالمية؟ كيف يمكن أن نضمن لهذا المؤتمر أن يستجيب استجابة أفضل للأوضاع الجديدة ، وللفرص والاحتياجات الجديدة؟ إن وفدي يؤمن إيمانا قويا بأن مسألة تحسين فعالية عمل المؤتمر جديرة بأن تدرس دراسة جادة وأن تبقى بشكل دائم على جدول أعمال مشاوراتنا الرسمية وغير الرسمية ، هنا وفي عواصمنا على حد سواء ، وقبل نهاية هذه الدورة وخلال فترة عدم انعقادها .

واسمحوا لي أن أقدم لكم بعضا من وجهات نظر وفد بلادي المتصلة بجانب واحد فقط من هذه المسألة . فإذا ما أخذنا في الحسبان أهمية المسائل التي تناقش في المؤتمر وجب أن يبقى هدفنا الرئيسي صياغة اتفاقات جديدة تفرض التزامات قانونية دولية على الدول . وبالنظر لتعقد تلك المشاكل ، وحساسيتها وتأثيرها المباشر على أمن الدول ، فإن هذا العمل عمل مجهد ويستغرق كثيرا من الوقت - وسيبقى كذلك .

بيد أن هذا النهج الأساسي لا يحول بالضرورة دون اضطلاع المؤتمر بتدابير أخرى ، ولا سيما في الحالات التي تصبح فيها هذه التدابير مستصوبة بل التدابير المجدية الوحيدة ، بالنظر إلى المرحلة التي وصلت إليها المفاوضات وبالنظر إلى اعتبارات أخرى . وقد تتطلب الحالات المختلفة نهوجا واستجابات مختلفة . وقد تكون إحدى هذه الاستجابات تدابير بناء الثقة والأمن . ولا يجب أن يكون لها بالضرورة طابع الصكوك القانونية ، بل ينبغي أن تعكس التزامات سياسية وأن توفر شيئا من التوجيه السياسي الذي من شأنه ، إذا ما تم الأخذ به ، أن يحث على زيادة التعاون في المسائل موضع الدراسة وييسر إجراء مزيد من المناقشة . ويمكن للمؤتمر على سبيل المثال ، تسجيل هذه التدابير والموافقة عليها بوصفها جزءا من تقاريره السنوية .

ينص النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح أنه يمكن إجراء مفاوضات بشأن مشاريع المعاهدات وغير ذلك من مشاريع نصوص . وهي تنص أيضا على أن تقارير المؤتمر يمكن أن تتضمن ، في جملة أمور ، استنتاجات وقرارات ووثائق أخرى ذات صلة . وبالتالي لا يوجد ما يمنع المؤتمر من الاتفاق على بعض الوثائق التي لا يقصد منها أن تصبح معاهدات بعد . ولو أنه من الممكن - حين يصبح ذلك مستطاعا - أن تتطور لتصبح قواعد دولية ملزمة ، أو جزءا من هذه القواعد . ويمكن لهذا النهج أن يجعل عملنا أكثر مرونة وأكثر إنتاجية . ويمكن الافتراض أيضا بأن عددا متزايدا من هذه التدابير سيكون له تأثير هام على الثقة والأمن الدوليين ويساعدنا في مساعينا الرامية إلى التوصل إلى معاهدات ، الأمر الذي لا زال يعتبر بالطبع مسؤوليتنا الرئيسية .

ويلاحظ الوفد البولندي بعناية تزايد الاهتمام في هذا المؤتمر بهذه الفئة من التدابير . لقد لعبت تدابير بناء الثقة والأمن دورا هاما في مفاوضات دولية أخرى ، ولا سيما في عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . ونحن نعتقد أنها يمكن أن تجعل من مؤتمرنا أداة أكثر مرونة وحيوية وأكثر قدرة على التجاوب مع مختلف الاحتياجات وتتيح له انتهاز جميع الفرص للإسهام في تحقيق السلم والأمن الدوليين . وقد وضع وفدي هذا نصب العين عندما اقترح إجراء مزيد من الدراسة لمجموعة من التدابير المتصلة بمناقشتنا حول سباق التسلح في الفضاء الخارجي .

وفي الختام إن بولندا شديدة التعلق بمحفل مفاوضات نزع السلاح هذا . ونحن نعتقد أن هذا المؤتمر أداة هامة ، لا بل أداة لا غنى عنها في الواقع ، في الجهود الرامية إلى نزع السلاح على النطاق العالمي . فقد اتضحت فائدته وأمامه مهام على جانب من الاهمية . ونحن نقدر ما تتسم به المسائل المطروحة على جدول أعماله من تعقيد . بيد أننا نعتقد أن حلها يحتاج إلى مزيد من الجهود والتصميم . وإذا كنا لا نستطيع الاضطلاع بهذه الجهود ، فإن الشعور بالإحباط داخل هذا المؤتمر سيتنامى كما سيتزايد الانتقاد الموجه إليه من الخارج .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل بولندا الموقر على بيانه وعلى كلماته الرقيقة عن بلدي وعن الرئاسة .

لم يعد لدي متحدثون على القائمة اليوم . هل يرغب أي وفد آخر في الكلام؟ لا يبدو ذلك . كما لا توجد مسائل أخرى لينظر فيها اليوم ، ولذلك سارفع الجلسة . أما الجلسة العامة التالية لمؤتمر نزع السلاح فستنعقد يوم الخميس ، ٢٧ تموز/يوليه ، الساعة ١٠/٠٠ .

رفعت الجلسة العامة .

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٠